

الكلمة صرفيًا

د. عبد النبي محمد موسى كريم* - كلية اللغات - صرمان. جامعة
صبراته

abdkarem2015@gmail.com

تاریخ الارسال 2025/6/5 م تاریخ القبول 2025/9/3 م

The word morphologically

Dr. Abdelnabi Mohamed Mousa Kareem* - Faculty of Languages,
University of Sabratha, Libya

Abstract

The research deals with the following aspects:

- 1_ The morphological units have many sections, which are regulated by different standards, which stem from: their foundations in word construction, their type, their place, their movement overlap, their structural overlap, their special semantic performance and its effect on the word and in the context.
- 2_ Studying the structural features of the morphological units; to reach the highlighting of the controversial and consensual features between the structure in which they exist and similar morphological units, in order to accurately determine their meanings.
- 3_ Studying the effect of morphological units on the semantic direction of the structure, such as: the disagreement between the use of (or) and (but), definition and indefiniteness, and words that move from unity to comprehensiveness.

Key words: words – morphological unit.

يتناول البحث الجوانب الآتية:

- 1 _ الوحداتِ الصرفيةَ لها أقسامٌ عديدةُ ، تقتنُها معاييرٌ مختلفةُ ، تنبئُ من: أسمها في بناء الكلمات ، ونوعها ، ومكانيها ، وتدخلها الحركي ، وتدخلها البنوي ، وأدائها الدلالي الخاص بها وأثره في الكلمة وفي السياق ..
- 2 _ دراسةِ السماتِ التركيبيةِ للوحداتِ الصرفية ؛ للوصول إلى إبرازِ السماتِ الخلافيةِ والوفاقيةِ بين التركيبِ الذي توجَّدُ فيه وما يماثلها من وحداتٍ صرفيةٍ أخرى، وذلك لأجل التحديد الدقيق لدلائلها...
- 3- دراسةِ أثرِ الوحداتِ الصرفيةِ في التوجيهِ الدلالي للتركيبِ ، من نحو : الخلاف

الكلمة صرفيّا

بين استعمالِ (أو) و (أمّا) ، التعرّيف والتّكير ، والألفاظ التي تنتقلُ من الوحدة إلى الشّمول ..

الكلمات المفتاحية: الكلمة – الوحدات الصرافية.

تمهيد:

لا شك في أن هذا النوع من البحوث إنما هو محاولة لإيجاد معايير مستحدثة للبحث في مجال الوحدات الصرافية ، ولا جدال في أنه يصل إلى مجموعة جديدة من الأفكار تخدم البحث العلمي ومجاله، وتفتح آفاقاً جديدةً ، واسعةً ومتّسعةً، مفيدةً ومجديةً للبحث اللغوي ، كما أنها تثري المكتبة اللغوية بالجديد والحديث ، وهي في الوقت نفسه تساعد في إبراز نظرية لغوية عربية تحافظ على أمجاد اللغويين العرب وتعيد أفكارهم الراخدة ، وقد اعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي مستعيناً في بعض الأحيان بالمنهج التحليلي أو الاستقرائي أو الاستباطي لإثبات كل فكرة ترد في البحث؛ ودليل وجودها في الواقع اللغوي .

ويتلخص البحث في المحاور الآتية:
أولاً: في بنية الكلمة .

ثانياً: في السمات التّركيبية لبنيّة الكلمة :
ثالثاً: الوحدات الصرافية و الدالة .

أولاً - في بنية الكلمة :

الكلمة هي أساس البناء اللغوي ، حيث يتشكل منها الجمل التي تكون هدفاً للمتحدث ، ولهذه الجمل قواعدٌ ثبّنى عليها، فتُعطي المعنى المقصودَ من تراتب عناصرها اللّفظية بما نطقْتُ عليه ، أو كتبتُ به ، ذلك لأنّه لا بدَّ من توافر عنصري العقد والتركيب لصحة الجملة العربية واتكمال مدلولها ، ولذلك فإن أول مدونٍ نحوّي يذكُر في بداية صفحاته ما يكون كلاماً فاسداً بوصفه الكلام بالكذب والقبيح والمحال(1) ، حيث تتّألف الكلمات من وحداتٍ صرفيةٍ (مورفيّات)(2) ، تتضامنُ باستخدام قوانين الصرف وقوانين التراكيب لإعطاء المدلول الكلمي المقصود .

فإذا كانت الكلمات هي الوحدات اللغوية الدلالية الأولى في التشكيل اللغوي ؛ فإن الوحدات الصرافية هي الوحدات الدلالية الأصغر(3) التي تقيّد مدلول الكلمات ، وتمنحها اتجاهاتها الدلالية المطلوبة في ذاتها ، وغالباً ما تكون هذه الاتجاهات متعددة الدالة ، ولا تنفكُ مما يجاورُها من كلماتٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ ، أو جملٍ قريبة الموضع منها أو بعيدة عنه ، ومن هنا يحدُّ التعقيد الدلالي الذي يحتاج إلى مهارة لغويٍ بلّيغ ملِمٍ.

الكلمة صرفيًا

ولما كان علم الصرف هو علم دراسة بنية الكلمة؛ فإن ذلك يكون من خلال دراسة الكلمة صرفيًا، أي الوحدات الصرفية التي تؤدي لدلالة الكلمة، "فمهما علم الصرف أن تشرح لنا الطبيعة الدقيقة للاتصالات بين الكلمات المتصلة ببعضها البعض" (٤) من خلال دراسة نماذج المورفيم ضمن الكلمة، لأن "...إسهام المورفيمات في بناء الكلمات يشكل المهمة الأساسية لعلم الصرف" (٥).

وهذا ما يتمحض عن الاتجاهات الدلالية المختلفة للكلمة، فالمورفيمات دائمًا مقومات دلالية، ولذلك فإن علماء الصرف الأوائل كانوا يربطون بين تغير هيأة الكلمة أو تغير بنيتها لأنه المتسبب في الآخر الدلالي، وهو ما يسميه الصرفيون بالتغييرات الصوتية. وقد أضافوا إلى ذلك ظاهرة الإعلال والإبدال، لأنها تحدث نتيجةً للتغييرات الصوتية لتحقيق تغير دلالي.

إذن، فبنية الكلمة تتكون من جزء الكلمة أو جذعها، وهي الأصوات الأصلية التي تُبني منها الكلمة وما يتولدُ من هذه الأصوات من كلمات عديدة بينها فروق دلالية، وهي الوحدة الصرفية الأولى والأساس لبني الكلمة، وما يضاف إلى هذه الجذور من وحداتٍ صرفيةٍ أو مورفيمات، لها قوانينها الصرفية والدلالية السبب الذي يجعل الكلمة متشعبةً ومتعددة في دلالاتها مع غيرها من جاراتها.

فالوحدات الصرفية إنما هي محددة للجهات أو المحاور الدلالية للكلمة؛ عدا محور التركيب، والكلمة مجموعة من الوحدات الصرفية، وهذا لا يعني تفكيك الكلمة بدلاً من تفكيك الجملة؛ ذلك لأن الكلمة دائمًا تكتسب جهات دلاليةً مهمةً أخرى من خلال التركيب، وعلاقاتها بما يجاورها من كلمات.

فالاتجاهات الدلالية للكلمة ليست مستمدَّة من ذاتيتها فحسب، بل يشترك فيها مجاورتها لغيرها من الكلمات، فالكلمة بجوار كلمة ما تكتسب دلالةً غير ما تكون عليه مع أخرى، والكلمة في سياقِ ما تكتسب دلالةً غير التي تكون عليها في سياق آخر.

ثانياً- في السمات التركيبية لبني الكلمة :

تتكون الكلمة من وحداتٍ صرفية متعددة إلى حد كبير، وبها يمكن للكلمة أن تتصرف دلالتها بتنوع هذه الوحدات، إذ إن لكل وحدة صرفية أو أكثر شروطٌ في التركيب فمثلاً : (لما) في التركيب : ما خصائص تركيبها؟ وما خصائص ما ترتبط بيئه؟ وما وجدها الدلالي في كل؟ وما رتبتها حال ربطها للجمل؟ وما السمات الخلافية والوفاقية بين التركيب الذي توجد فيه وما يماثلها أو يقاربها من

الكلمة صرفيّا

وحداتٍ صرفيةٍ أخرى؟ ثم ما السمات الدلالية لكلٍ — حينئذ — عندما يحدث إحلالُ أيِّ منها محلَّها؟ كإحلال: (إذا)، أو (عندما)، أو (بينما)، أو (حينما).

فمثل هذه الدراسات التي تبحث في الفروق التركيبيّة والدلاليّة من خلال استقصاء السمات الدلالية يمكن أن تدققُ اللغة ، وتحددَ الهدف الدلالي لما نتكلم به.

ومن خلال هذه ذلك يمكن دراسة التبادل بين الوحدات الصرفية في التراكيب المختلفة ، ومدى تأثير هذا التبادل في الناتج الدلالي ، وبيان شروط التركيب الذي يوجد فيه وحدةٌ صرفيةٌ ما ، كما يمكن أن يقاسَ على ذلك جميع الوحداتِ الصرفية، لا سيما الوحدات ذات الدائرة الدلالية الواحدة أو المتقاربة ومواضع استخدامها حتى يمكن مستخدمو اللغة من تحقيق الفهم المطلوب .

ثالثاً. الوحدات الصرفية و الدلالة :

للوحدة الصرفية المراده في بنية الكلمة غرضٌ دلالي مقصود ، والتغيير من وحدة صرفية إلى أخرى في التركيب يؤثر في التوجيه الدلالي ، ويوضح ذلك من خلال الآتي :

النكرة والمعرفة والدلالة:

يذكر سيبويه : " وإنما حسن الإخبارـ هنا — عن النكرة ، حيث أردت أن تنفي أن يكونـ في مثل حالـ شيءٌ أوفوقـه ، لأنـ المخاطـب قد يحتاجـ إلى أنـ تعلـمـ مثلـ هذا " (6). في الوقت الذي فيه يصبحـ أنـ تقولـ : كانـ رجلـ ذاهـباً ، لأنـه ليسـ فيـ هذاـ شيءـ تعلـمـهـ كانـ قدـ جـهـلـهـ (7) وإذا قـلتـ : كانـ رـجـلـ فـي قـومـ عـاقـلاً ، لمـ يـحـسـنـ ، لأنـه لاـ يـسـتـكـرـ أنـ يـكـونـ فيـ الدـنـيـا عـاقـلـ ، وأنـ يـكـونـ فيـ قـومـ ، فـعـلـيـ هـذـا النـحـو يـحـسـنـ وـيـقـبـحـ (8).

فمن خلال قول سيبويه يظهر لنا أنه يستحسن الإخبار بالنكرة فيما إذا كان المبتدأ نكرةً ، وذلك قولهـ ماـ كانـ أحدـ مـثـلـ ، وماـ كانـ أحدـ خـيرـاـ منـكـ ، وماـ كانـ أحدـ مجـتـرـاـ علىـ ، وتفسير ماجـاءـ بهـ سـيـبـويـهـ: أنـ مـثـلـ ذـاكـ يـحـسـنـ فيـماـ إـذـاـ كانـ الـقـوـلـ : كانـ رـجـلـ منـ آلـ فـلـانـ فـارـسـاـ ؟ لأنـهـ قدـ يـحـتـاجـ إـلـىـ أنـ تـعـلـمـهـ أنـ ذـاكـ فـيـ آلـ فـلـانـ ، وـقـدـ يـجـهـلـهـ، فالـحـكـمـ بـصـحةـ اـسـتـخـدـامـ الـنـكـرـةـ فـيـ مـوـضـعـ الـابـتـادـ وـالـإـخـبـارـ يـكـونـ بـالـنـتـيـجـةـ الـدـلـالـيـةـ التـيـ تـؤـديـهاـ مـعـ زـمـيلـتهاـ الـأـخـرـىـ ، وـلـاـ يـجـوزـ أـنـ تـضـعـ كـلـمـةـ (أـحـدـ)ـ فـيـ مـوـضـعـ وـاجـبـ، لأنـهـ إـنـماـ وـقـعـ فـيـ كـلـمـهـ نـفـيـاـ عـامـاـ، فـلـاـ يـجـوزـ: كـانـ أحدـ مـنـ بـنـيـ فـلـانـ، وـكـذـاكـ ذـكـرـ السـيـرـافـيـ أنـ هـذـاـ إـذـاـ كـانـ بـمـعـنـيـ الـعـمـومـ، وـأـمـاـ إـذـاـ وـضـعـتـهـ مـوـضـعـ (وـاحـدـ)ـ فـيـ الـعـدـدـ اـسـتـعـمـلـ فـيـ مـوـضـعـ الـوـاجـبـ وـالـمـنـفـيـ، نـحـوـ: أحـدـ وـعـشـرـونـ، وـ" قـلـنـ هـوـ اللهـ "

"أَحَدٌ" (9) ، فإذا قلت : أ جاءكَ رجُل ؟ فأنْتَ تُريدُ أَنْ تَسْأَلَهُ : هُل كَانَ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الرِّجَالِ إِلَيْهِ ؟ (10) فأنْتَ إِذن تَسْأَلُهُ عَنْ نَوْعٍ مُعِينٍ مِنَ الْجِنْسِ، وَهُوَ جِنْسُ الرِّجَالِ، "كَمَا أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ : أَرْجُلُ أَتَكَ أَمْ امْرَأَ ؟، أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْجِنْسِ، لَمْ تَرُدْ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ : الرِّجُلُ أَمْ الْمَرْأَةُ أَتَكَ، وَلَكِنْكَ تَعْنِي : أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ سَأَلْتَ عَنِ الْأَتِيِّ : أَهُوَ مِنْ جِنْسِ الرِّجَالِ، أَمْ جِنْسِ النِّسَاءِ ؟" (11) .

وَبِذَلِكَ نُلْحَظُ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ هُنَا، حِيثُ السُّؤَالُ بِالنَّكْرَةِ عَنْ مُجَرَّدِ جِنْسِ الْمَسْؤُلِ عَنْهُ، وَلَيْسَ عَنْ مُعِينٍ مِنَ الْجِنْسِ.

وَقَدْ يَكُونُ السُّؤَالُ بِالنَّكْرَةِ عَنِ الْعَدْدِ فِيمَا إِذَا قِيلَ : أَرْجُلُ أَتَكَ أَمْ رِجَالٌ ؟ كَانَ الْقَصْدُ مِنْكَ إِلَى كَوْنِهِ وَاحِدًا دُونَ كَوْنِهِ رِجَالًا .

وَفِي هَذَا الْمَعْنَى يَعْلَقُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرْجَانِيُّ بِقَوْلِهِ : " وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْفَظْلِ دَلِيلٌ عَلَى أَمْرَيْنِ ، ثُمَّ يَقُولُ الْقَصْدُ إِلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ الْآخَرُ بَأْنَ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْقَصْدِ كَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي دَلَالَةِ الْفَظْلِ" (12) . وَيَضُرُّ لَنَا فِي ثَلَاثَةِ أَمْثَالٍ كِيفَ أَنَّ الْكَلْمَةَ النَّكْرَةَ قَدْ تَخْرَجَ إِلَى عَدْدٍ دَلَالَاتٍ، وَذَلِكَ إِذَا قَلْنَا : أَتَانِي رِجَلٌ، وَأَتَانِي رِجَلٌ لَا اِمْرَأَةً ، أَتَانِي الْيَوْمَ رِجَلٌ .

وَيَفْهَمُ مِنْ تَحْلِيلِ سَبِيبِهِ لِلْأَمْثَالِ الْثَلَاثَةِ (13) أَنَّ الْكَلْمَةَ (رِجَلٌ) فِي الْمُثَلِّ الْأَوَّلِ تَخْرُجُ إِلَى دَلَالَةِ الْعَدْدِ، حِيثُ يَقُولُ : يَرِيدُ وَاحِدًا فِي الْعَدْدِ لَا اِثْنَيْنِ، فَيَقُولُ : مَا أَتَكَ رِجَلٌ، أَيِّ : أَتَكَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَفِي الثَّانِي تَخْرُجُ إِلَى دَلَالَةِ الْجِنْسِ، حِيثُ يَقُولُ : مَا أَتَكَ رِجَلٌ، أَيِّ : اِمْرَأَةُ أَتَكَ ، وَفِي الثَّالِثِ تَخْرُجُ إِلَى دَلَالَةِ الصَّفَةِ بِالرِّجُولَةِ، حِيثُ تَعْنِي كَلْمَةُ رِجَلٌ قُوَّةُ الرِّجَلِ وَنَفَادُهُ، فَيَقُولُ : مَا أَتَكَ رِجَلٌ، أَيِّ : أَتَكَ الْمُضْعَفَ .

وَفِي الْأَمْثَالِ السَّابِقَةِ نُلْحَظُ أَنَّ تَحْلِيلَ دَلَالَةِ النَّكْرَةِ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا يَعْتَدِدُ عَلَى الْمُحَوَّرِ التَّرْكِيَّيِّ، ذَلِكَ بِسَبِبِ تَضَامُنِ الْمُحَاوِرِ الدَّلَالِيِّ كُلَّهَا لِلْكَلْمَةِ .

وَمِنْ ذَلِكَ ماجِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ :

قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) (14) ، حِيثُ يُوحِي تَنْكِيرُ (بَسْطَةٍ) بِمَدْيٍ ضَعْفٍ شَائِهٍ بِالنَّسْبَةِ لِمَا هُوَ فِي قُرْبَةِ اللَّهِ - سَبَّحَهُ وَتَعَالَى - فِي مَقْبِلٍ أَثْرَهَا النَّافِذَ بِالنَّسْبَةِ لِلْبَشَرِ .

كَمَا نَجَدَ دَلَالَةُ النَّكْرَةِ وَاضْحَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَعْبِيرًا * وَاتَّخَدُوا مِنْ دُونِهِ آلَهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلُقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًَّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا ثُشُورًا) (15)

فتتکر "ولدًا، شريك" مع الإفراد يدل على النفي الجامع المانع ، وتنکر "آلهة" مع الجمع يدل على مدى تفاهتها ومدى كثرتها، وشمول ما يعبدون في الصفات التالية لها، **ويغدو التنکر حينئذ شمول غيرها في هذه الصفات.**

وتنکر: " شيئاً ، ضرراً ، نفعاً ، موتاً ، حياءً ، نشوراً" يعطى مدلول الشمول والعموم ، حيث حرصت الآية الكريمة على إيجاد مدلول المنع بذكر الصفة المقابلة لما ذكرت أولاً . والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن الكريم .

وأذهب مع ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في تنکر (حياة)، في قوله تعالى: {**ولَتَجْنَّبُوهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ**} (16) "أن المعنى على الازدياد من الحياة، لا الحياة من أصلها، وذلك لا يحرض عليه إلا الحي، فاما العادم للحياة فلا يصح منه الحرث على الحياة ولا على غيرها، وإذا كان كذلك صار كأنه قيل : ولتجنهم أحراص الناس، ولو عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنـه حـيـاـةـ فـيـ الـذـيـ يـسـتـقـبـلـ، فـكـماـ أـنـكـ لـاـ تـقـوـلـ هـنـاـ: أـنـ يـزـدـادـواـ إـلـىـ حـيـاـتـهـمـ الـحـيـاـةـ بـالـتـعـرـيـفـ، وإنـماـ تـقـوـلـ: حـيـاـةـ، إـذـ كـانـ التـعـرـيـفـ يـصـلـحـ، حيث تراد الحياة على الإطلاق، قولـناـ: كـلـ أـحـدـ يـحـبـ الـحـيـاـةـ وـيـكـرـهـ الموـتـ....." (17).

ومثل ذلك تنکر (حياة) في قوله تعالى: {**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**} (18) ، حيث يذكر : " وذلك أن السبب في حسن التنکر وأن لم يحسن التعريف، أن ليس المعنى على الحياة نفسها، ولكن على أنه : لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قُتل ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه، صارت حياة هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت مستفادة بالقصاص، وصار كأنه قد حي في باقي عمره به، أي: بالقصاص به وإذا كان المعنى على حياة في بعض أوقاته وجوب التنکر، وامتنع التعريف..." (19) .

أما تفسيره لتنکر (شفاء) في قوله تعالى: {**يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَفِفٌ الْوَانِهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ**} (20) حيث لم يكن شفاء للجميع (21) وإن تنکر (شراب) في الآية الكريمة حيث لم يكن كل الشراب، وإنما عسل النحل من أنواع الشراب ، والقرآن الكريم معين لا ينفذ لمثل هذه الدلالات التي تتلاءم مع الناحية اللفظية للكلمة

حيث تنکر الكلمة (آخر)، وهي من الأسماء التي تحتاج إلى تخصيص في اللغة، فلا يُعرف المدلول الدقيق لها إلا من خلال الإضافة، سواء أكانت إضافةً ذهنيةً ، أم لفظيةً ، وقد خصصتها الآية الكريمة بطريقة الصفة التي هي في مقام الإضافة، حيث شبهة

الجملة (له) صفة ، واللام للملكية التي تعبر عن الإضافة ، وكأن القول (أخ له) يتساوی تركيبياً مع القول (أخوه)، وليس الأمر كذلك من الناحية الدلالية، فإن التكير المخصص بالصفة كما هو في الآية الكريمة يدل على أن إخوة يوسف أكثر من واحد، أما التخصيص عن طريق الإضافة الحقيقة فإنه قد يدل على أن له أخاً واحداً، كما أن التكير من جهة أخرى يدل على مدى استهانتهم بهذين الأخرين هما يوسف وشقيقه (بنيامين)، ومن هنا يظهر القيمة الدلالية لاستعمال النكرة (أخ له) في موضعها من الآية الكريمة ، وكيف أنها تفرق دلاليًا عما إذا كان التعبير (أخاه) وهذا يقودنا إلى معرفة أن الإضافة ، تختلف دلالاتها بطريقة استعمالها في التركيب، فإذا قلنا : ماء الكوب، يختلف دلاليًا عن قولنا: ماء من الكوب، أو: ماء في الكوب . وفي مقابل التكير التعبير بالتعريف لإعطاء دلالة ملائمة، ويتصح هذا في قوله تعالى : « وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ». (23)

حيث يعرف (الإنسان) ليعطي معنى الجنس، فيتجاوز الدلالة على المفرد، ليدل على العلوم والشمول .

أما تعريف (الرسول) في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ » (24) ، فيعطي مدلول التعبين والتحديد، وأنه لا رسول غيره . وتعريف (الناس) للشمول والعلوم، فهو مرسلٌ إلى العالمين، وتعريف (الحق) لإعطاء مدلول الجنس الذي يخرج إلى معنى العلوم والشمول، فما جاء به هو الحق كله ، ويمكن أن تدلّ كذلك على ماهية الشيء وحقيقةاته، فالحقُّ الذي أتى به الرسولُ محمد صلى الله عليه وسلم - هو الحقُّ كُلُّه ، وهو الحقُّ وحده ، وهو عين الحق .

إذن، فالتعبير عن الجنس لا يقتصر على التعبير باللفظ الدال على المفرد المعرف بالأداة فقط ، ولكنه يتعدى ذلك إلى التعبير باللفظ الدال على المجموع ، والمراد به التعبير عن جنس مدلول مفردته ، كما في قوله تعالى: « الْمَالُ وَالْبَنُونَ زَيْنَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » (25) ، فالبنون تشمل جنس البنين ، وكما يقال مثلاً : السيارات وسيلة موصلاتٍ سريعة ، حيث تشمل حينئذ جنس السيارات ... إلى غير ذلك .

الدلالة بين المعرفة و النكرة :

لكل من الاسم المبهم والاسم المعرفة أثره الدلالي على المتنقي، ويؤكد ذلك ما جاء في أمالى المرزوقي (26) في الفرق الدلالي بين القولين: خرجت فرأيت أسدًا ، وخرجت فرأيت الأسد... حيث إن السامع كان يتوقع في القول الأول أن يتبع المتحدث

الكلمة صرفيا

النكرة هنا بصفة من الصفات ، فلما سكت المتكلّم أدرك السامع أنه قصد إلى واحد من الجنس غير معين ولا موصوف .

أما في القول الثاني فالسامع يعلم أن القصد إلى الواحد من الجنس، ولا ينتظر الصفة التي يجوز مجئها مع النكرة .

فكل منهما مع هذا الاسم يدل على واحد من الجنس ، وفيه جنس الإبهام لأنه لا يدل على معين غالباً، غير أن النكرة أشد إبهاماً ، حيث إنها لم تختص بصفة أو إضافة ، فتزيد دلالتها .

فلاحظ أن إدخال (أ) على (الأسد) في هذا التركيب يمكن أن يفيد العهد، أو الذكر، أو التعيين من بين حيوانات أخرى يبحث عنها ، أو **أَثَّرَ** ... أو غير ذلك من الدلالات ، لكنه لا جدال في أن هذا التعريف يختلف في دلالته بما إذا قلت : رأيت رجلاً ، ورأيت محمداً . حيث إن الثاني معينٌ ومخصوصٌ ومحددٌ ، لكن الدالة تتفق مع الأول ، وتختلف مع الثاني إذا قلت : رأيت الرجل ، ويظهر الفرق دلالياً وإعرابياً بين الاسم نكرةً والاسم نفسه معرفةً في تركيبٍ واحدٍ في ما إذا قلت : جاء زيدُ راكبًا ، جاء زيدُ الراكبُ ، حيث إن الصفة (راكباً) اختلفت دلالتها وإعرابها بين كونها نكرةً أو معرفةً ؛ وهي قد أثرت دلالياً على موصوفها (زيد) الذي لم تتغير بنيتها في الجملتين السابقتين ، لكنه ليس على معنى واحد أو مدلولٍ واحدٍ في الموضعين . ونستنتج من ذلك أننا نتحدث في الجملة الأولى ذات الصفة النكرة المنصوبة الواقعة حالاً عن زيد واحد وهو المقصود فقط . ولكننا في الجملة الثانية نستحضر عدة زيود ، ثم نختار منهم زيداً واحداً ، وقد حدته صفة (الراكب) . فال فعل **أَسِنَ** إلى زيد واحد ، وهو الراكب منهم .

ونلاحظ هنا أيضاً أن الصفة المنصوبة دائماً - وهي الحال - تتعلق دلالياً بالفعل ، ففي الجملة الأولى الركوب يصف المجيء في المقام الأول ، وهو منسوب إلى زيد في المقام الثاني ؛ لذلك فإنك تسأل عن الركوب إذا أردت سؤالاً، وتذكر فيه المجيء بالضرورة ، فتقول : كيف جاء زيد؟ أو : كيف المجيء؟

أما الصفة التابعة - وهي النعت- فإن تعلقها المعنوي يكون بالمنعوت مباشرة، وهو الذي قام بالفعل، لذلك فإن الصفة في مثل هذا التركيب جزءٌ من المنعوت ؛ لأنها محددةٌ له ، والسؤال عنها يكون بذكر (زيد) بالضرورة ، نحو: من زيد الذي جاء؟ أو : من زيد؟ فالواجب أن يذكر (زيد) الموصوف في السؤال عن الصفة ، وأن يذكر

الكلمة صرفيّا

الفعل عند السؤال عن الحال ، لذلك نصيّت الحال للتعليق المعنوي بينها وبين الفعل ، أما النعت فهو تابع لمعنى لتعلقه المعنوي به ، فهو جزء منه .

دلالة الفاظ الشمول والعموم:

في اللغة الفاظ أو وحدات صرفية تتقدّم المفردة المقترن بها ، أو الذي وقع معناها عليه، فتتلقّأ من الدلالة على الوحدة إلى الدلالة على الشمول والعموم ، منها:

- (من) الاستغرافية : أي التي تقيد الشمول والعموم ، وهي حرف جر زائد ، يجر ما بعده لفظاً ، وتقع في نطاق النفي ، نحو : ما من رجل في الدار ، وفي نطاق الاستفهام ، نحو : هل جاءك من رجل ؟ لا يقع بعدها إلا النكرة ، ولا يبدل مما بعدها على اللفظ معرفة . فإذا قلت : ما جاءني من أحد إلا محمد ، فإن محمدًا ينصب على الاستثناء ، ويجوز رفعه على المحل ، بدلاً من (أحد) ، لكنه لا يجوز جره على اللفظ بدلاً .

- (أل) الجنسية : وهي تدخل على الاسم المفرد ، فتجعله دالاً على مدلول يفيد الجنس ، أي : يشمل كل أفراد الجنس . نحو قوله تعالى : (هُنَّ أُتْمَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) (28).

- (أل) الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول : وخصوصاً إذا حكم عليهم بحكم عام، فتكون (أل) بمثابة الموصول ، ومنهم من يجعلهما موصولاً حرفيّاً أو اسمياً - على خلاف - نحو قوله تعالى : (الرَّازِيَةُ وَالرَّازِيُّ فَاجْلِدُوهُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ...) (29). (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا...) (30) والتقدير : أي زان وأي زانية ... أي سارق وأي سارقة .

- (لا) النافية للجنس: تدخل على جملة اسمية ، المبتدأ والخبر فيها نكرتان ، فتنفي حكم الخبر عن جنس المبتدأ ، أي: تنفي العلاقة بين الحكم المتمثل في الخبر وكل أفراد المبتدأ. نحو : لا رجل في الدار .

- أفعال المدح والذم : نحو : (نعم وبئس) ، حيث تدخل هذه الأفعال في أسلوبي المدح والذم على اسم عام يكون فاعلاً لها ، فلا يكون فاعلها مختصاً ، حيث يخص منها ما هو مدح أو مذموم . تقول: نعم الرجل محمد .

وقد يكون (ما) الموصولة ، وهي مبهمة دالة على العموم ، نحو: بئس ما فعلته إذاء جارك ، فإذا كان فاعلها ضميراً فإنه يستتر ، ويكون مبهمًا ، ولذلك فإنه يحتاج إلى ما يميّزه ، نحو قوله: نعم رجلًا الصدوق .

- (أي) المضافة إلى نكرة : نحو : أي زائر لي فإنني أكرمه ...

الكلمة صرفيّا

- (أول) مضافاً إلى نكرة : نحو : { وَلَا تَكُونُوا أَوْلَى كَافِرٍ بِهِ... } (31) ، أي: أول فريق كافر به ، أو : أول من كفر به ...

- (كل) المضافة إلى نكرة : نحو : { كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٌ } (32) { وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الرُّبُرْ } (33) .
ونلاحظ مailyi :

ليس كل ما يفيد الكثرة يفيد الاستغراق ، حيث يوجد في اللغة الفاظ تدل على الكثرة ؛ لكنها لا تعطي معنى الاستغراق ، ولكن تنقل الاسم الدال على الوحدة إلى دال على الكثرة ، من ذلك : (رب) ، و(كم) الخبرية ، والأعداد من (11-99) _ (رب): وهي لا تدخل إلا على نكرة دالة على الكثرة ، نحو: رب صديق زائر ينفعنا _ (كم) الخبرية : تفيد التكثير ، نحو : كم صديق أفادنا بنصائحه.

_ والأعداد من 11-99، نحو: { إِلَيْيِ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا } (34). { إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعُ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً } (35) .

(أو) و(إما) وحدتان صرفيتان في تركيب واحد :

يوجد فرق دالي بين الجملتين: معي درهم أو درهمان . ومعي إما درهم وإما درهمان ، وينتج من الفرق بين (أو) و(إما) للشك أو للتشكيك ، لكن مساحة الشك الناتج من كل منهما مختلفة ؛ حيث تكون دلالته الشك مع بدء ذكر كل منهما في التركيب، لذلك فإن الشك في الجملة الأولى يكون عارضاً، أي: إن المتحدث معه بالضرورة مالٌ ، لكنه يشك في كونه درهرين ، لكنه درهم بالضرورة . أما الشك في الجملة الثانية فإنه يكون في وجود مال معه ، وهل هو درهم أو درهمان ؟ وتقول : ضربت زيداً أو عمراً ، فتكون قد أخبرت بضرب زيد دون عمرو من بداية الكلام ، وبعد أن نطقت داخلك الشك فقلت: أو عمراً ، لكنك ضربت أحدهما بالضرورة . أما قولك : ضربت إما زيداً وإما عمراً، فإن الشك قد داخلك منذ بدء الحديث، أي: إنك تشك في ضرب أي من الاثنين كان .

وهنا يظهر أثر الجانب الدالي بأن (أو) قد تكون للشك ، وقد تكون للإبهام ، والفرق بينهما أن الشك يكون من المتحدث، وقد يكون من المتحدث والمخاطب، أما الإبهام فإنه يكون على المخاطب فقط.

الوحدات الصرفية وأداؤها الدالي :

يمكن أن نقسم الوحدات الصرفية في اللغة العربية من حيث الأداء الدالي إلى قسمين رئيسين :

* أولهما :

وحدات صرفية ذاتُ أداء دلالي مستقل بذاته، حيث إن الوحدة الصرفية في هذا النوع إنما وضعت في اللغة العربية لأداء دورٍ دلالي بذاتها، بحيث إنه لو وجدت كانت هذه الدلالة ، وإن حُذفت حُذفت معها دلالتها ، ومثال ذلك:

- الضمائر المتصلة ، وأنكرها هنا لأنها تعتمد في النطق على غيرها ، حيث لا تمثلُ كلمةً مستقلةً من الناحية النطقية . أما الضمائر المنفصلة فهي كلماتٌ مستقلةٌ نطقاً .
- نون التوكيد .
- الاستغاثة والنديبة والترحيم .
- ياء النسب .
- حروف التصغير .
- الدلالة على العدد .
- الدلالة على النوع .
- وكذلك الدلالة على التعين .

فيهِ وحدةٌ صرفيةٌ قائمة بذاتها ، هذا إلى جانب الجدل القائم في أصلها ، وبنيتها إلى غير ذلك .

* والأخر :

وحدات صرفية غير مستقلة دلاليًا، ولكن إذا رأينا أنها تؤدي دورًا دلاليًا ، فهي إنما تؤديه في غيرها . ومثال ذلك :

علامات الرفع والنصب والجزم والخض ، هذا إذا اعتبرنا أن الرفع والنصب والجزم والخض إنما هي معانٍ ، ولهذا فإن النحوين عندما يعرضون بناء الحروف فإنهم يعلّون لبنائهما عدم اعتصارها ما لا تقتصر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو قوله: أخذت من الراهن ، فالتباعيضُ مستقادٌ من لفظ (من) بدون الإعراب (36) .

— الوحدات الصرفية و دلالاتها في السياق:

تنقسم الوحدات الصرفية من حيث ثبات دلالتها في السياق أو عدم ثباتها إلى قسمين : أولهما : الوحدات الصرفية أحادية السياق (37) : وهي التي يكون لها دلالة واحدة في السياقات المختلفة . وهي محدودة في اللغة العربية . ويمكن أن نلقي منها الحروف (أنيت) دالةً على المضارعة فقط ، لكننا إذا أضافنا إليها دلالتها على فاعلها فإن هذه الدلالة لا تثبت في التاء حين إثبات فعلها إلى جمع المخاطبين وجمع المخاطبات والمفردة المخاطبة

الكلمة صرفيّا

ومن الوحدات الصرفية أحادية السياق فتشتّت دلالُّتها في السياقات المختلفة : لَمْ ، إِلَى ، لَنْ ، أَمَا (كلمة واحدة)

أسماء الإشارة - الأسماء الموصولة المصدرة بـأداء التعريف

والأخرى : الوحدات الصرفية متعددةُ السياق :

وهي التي تختلف دلالُّتها من سياقٍ إلى آخر ، وهي كثيرةٌ في اللغة العربية .
من أمثلتها : أسماء الاستفهام ، تتعدُّد بين الاستفهام والشرط وبعض الموصول ، لام الطلب : للام والدعاة . لا : للنفي والنهي والتبرئة ومنها : أن . كي . الفاء . الباء . حتى . اللام . الواو . أو . إما . عدا . خلا . إلا . لاما . من . في . عن .

وتحتاج الوحدات الصرفية إلى دراساتٍ علميةٍ جادةٍ من حيث المعايير التي تنقسم لها والدلالات التي تؤديها في اللغة العربية ، وقد يحتاج ذلك إلى أبحاث متعددة ، ولا شك في أن اللغة العربية في أشد الاحتياج إليها ، وهي مجالٌ واسعٌ للبحث اللغوي ومجال خصب للباحثين اللغويين .

الخاتمة:

من خلال استعراضنا لجزئيات هذا البحث وتحليلها تبين الآتي:

1 _ الوحدات الصرفية هي كلّ تعبيرٍ لغوي بأصغر ما يكون له مقابلٌ دلالي من صوتٍ أو أكثر.

2 _ الكلمة تتَّلَفُ من جهتين بنائيتين : الجذر أو الجذع ، وما يضاف إليه من وحداتٍ صرفيةٍ أخرى موضوعةٍ للإيفاء الدلالي .

3 _ الوحدات الصرفية لها أقسامٌ عديدة ، تقنُّها معاييرٌ مختلفة ، ومن ذلك : تأسيسها البنوي للكلمات ، نوعها ، مكانها ، وأدائها الدلالي الخاص والعام ، وأثرها الدلالي في الكلمة والسياق .

4 _ الوحدات الصرفية لها أثر كبير في التوجيه الدلالي للتركيب ...

5 _ أسمهم البحث في بيان السمات التركيبية للوحدات الصرفية ؛ للوصول إلى إبراز السمات الخلافية والوفاقية بين التركيب الذي توجّد فيه وما يماثلها من وحداتٍ صرفيةٍ أخرى ، وكذلك التحديد الدلالي الدقيق للوحدة الصرفية .

الهوامش :

(1) ينظر: الكتاب لسيبوه، أبي بكر عمرو بن عثمان بن قبتر، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 1975م . 1-25 ، 66-67 .

(2) الموضع السابق .

الكلمة صرفيا

- (3) الموسوعة اللغوية ، تحرير : ن . ي . كولنچ ، ترجمة : د. محى الدين حميدي وآخر ، جامعة الملك سعود، الرياض 1421هـ . 74-1 .
- (4) الموضع السابق : الطبيعة الداخلية للغة 1 - 73 ، 74 .
- (5) الموضع نفسه : 1 - 80 .
- (6) الكتاب : 1-54 .
- (7) الموضع السابق .
- (8) الموضع نفسه .
- (9) الإخلاص : الآية(1) ، وينظر : الكتاب : 54-1 ، 55 ، وهامشه .
- (10) يرجع إلى : دلائل الإعجاز ، لبعد القاهر الجرجاني ، صبيح ، القاهرة ط 6 ، 1380هـ . 103
- (11) الموضع السابق .
- (12) الموضع نفسه : 103
- (13) يرجع إلى الكتاب : 55-1
- (14) البقرة : من الآية(247)
- (15) الفرقان : الآيات(2,3)
- (16) البقرة : من الآية(96)
- (17) دلائل الإعجاز : 190
- (18) البقرة : من الآية(179)
- (19) دلائل الإعجاز : 191 .
- (20) النحل: من الآية : (69)
- (21) دلائل الإعجاز: 192، 191 .
- (22) يوسف: من الآية: (77)
- (23) النساء: من الآية: (28)
- (24) النساء: من الآية: (170)
- (25) الكهف : من الآية : (46)
- (26) يرجع إلى أمالی المرزوقي لأبی علي احمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، تحقيق : د. يحيى الجبوری ، دار الغرب الإسلامي – بيروت 1995م : 195 .
- (27) الموضع السابق: 190 وما بعدها .
- (28) الإنسان : الآية(1)
- (29) النور: من الآية : (2)
- (30) المائدة : من الآية : (38)
- (31) البقرة : من الآية(41)
- (32) الرحمن : من الآية : (26)
- (33) القمر : من الآية : (52)
- (34) يوسف: من الآية : (4)
- (35) ص : من الآية: (23)
- (36) ينظر : شرح ابن عقیل على الفیہ ابن مالک ، تحقيق محمد محی الدین عبد الحمید ، مصر ، السعادة 1961م : 1-40 .
- (37) ينظر : الموسوعة اللغوية 1-75 .